

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الفتاح العواملة
وعضوية القضاة السادة

محمود دهشان، عادل خصاونة، إبراهيم أبو طالب، محمد سعيد الشريدة

المميز: النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٧ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات
الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٤/٦٦٤ تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٨ القاضي ببراءة المميز ضده
عما اسند إليه .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة تثبت ارتكاب المميز ضده مما أسند إليه.
- ٢- وبالتناوب كان على محكمة الجنايات الكبرى أن تعدل التهمة المسندة للمميز ضده من جنابة الشروع بالقتل إلى جنحة التهديد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٤٩ عقوبات.
- ٣- القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال.

لهذه الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار
المميز موضوعاً.

ثم وجدت تلك المحكمة من خلال البيانات المقدمة من النيابة العامة أن واقعة تهديد المتهم لوالده بالسكين ووضعها على رقبتة قاصداً من ذلك ذبحه تنحصر بأقوال المشتكي والتي لم يرد أي دليل قانوني يؤيدها ويثبت أن المتهم في تلك الليلة هدد والده ووضع السكين على رقبتة وأن المتواجدين أبعده عنه ، ذلك أن باقي البيئة المتمثلة بشهادة الشهود كل من شقيق المتهم شقيقة المشتكي

شقيق المشتكي والذين شاهدوا الواقعة التي حصلت من البداية وحتى النهاية نفوا جميعهم أن يكون المتهم في تلك الليلة قد اقترب من والده أو هدهد بالسكين التي كانت بحوزته وهي عبارة عن سكين فواكه أو أنه وضعها على رقبة والده وجاءت أقوالهم متساندة ومنسجمة مع بعضها البعض وتدحض ادعاء المشتكي حيث ذكروا أن ما حصل في تلك الليلة هو أن المتهم كان يجلس في زاوية الغرفة ومتناولاً المشروبات الكحولية ومنفعلاً ويدخن ويحمل بيده سكين فواكه ذكر لهم انه يحملها حماية له حتى لا يضربه أحد وانه عندما شاهد والده يدخل عليه الغرفة تشنج لكون والده معتاداً على ضربه عندما يعرف انه يتناول المشروبات الكحولية وبسبب هذا الموقف انفعل المشتكي وانحرج بسبب وجود ضيوف مما دعاه إلى الاتصال بالشرطة وتقديم الشكوى ضد المتهم وبالتالي فإن ادعاء المشتكي بأن المتهم في تلك الليلة وضع السكين على رقبتة بقصد ذبحه وانه هدهد بها هو ادعاء يفتقر إلى الدليل الذي يؤيده ... الأمر الذي يتعين معه براءة المتهم عن جناية الشروع بالقتل المسندة إليه.

ووجدت المحكمة أن السكين التي كان يحملها المتهم هي سكين فواكه ومن الأدوات التي تستخدم داخل المنزل وغير معتاد على حملها إذ كان حملها لها عرضياً في تلك الليلة مما يتعين الحكم بعدم مسئوليته.

وبالنسبة لجنحة السكر المقرون بالشغب المسندة إلى المتهم وجدت المحكمة أن المادة ٣٩٠ عقوبات تعاقب على السكر في محل عام أو مكان مباح للجمهور مع تصرف مقرون بالشغب ، وحيث أن المتهم لم يصدر عنه أي تصرف في أي من المكانين المذكورين فإنه يتعين الحكم بعدم مسئوليته عن هذه التهمة.

وتأسيساً على ما تقدم أصدرت تلك المحكمة القرار رقم ٢٠٠٤/٦٦٤ وجاهياً بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٨ قرره فيه ما يلي:

١- عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم من جنابة الشروع بالقتل المسندة إليه لعدم قيام الدليل القانوني بحقه.

٢- عملاً بالمادة ١٧٨ من الأصول الجزائية عدم مسؤليته عن جنحتي حمل وحيارة أداة حادة والسكر المقرون بالشغب.

لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار المذكور فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٧ ، ثم قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢ طلب في نهايتها قبول التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى.

وعن أسباب التمييز الثلاثة:

من حيث قول المميز بخطأ المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها مع أن الأدلة التي قدمتها النيابة تثبت ارتكاب المميز ضده لما اسند إليه ، وكان بالتناوب على المحكمة أن تعدل التهمة إلى جنحة التهديد خلافاً للمادة ١/٣٤٩ عقوبات ، ثم قوله بان القرار المميز مشوب بالقصور في التعليل وفساد في الاستدلال .

بالنسبة للسببين الأول والثاني :

نجد أن البيئة المقدمة لم تثبت صحة قول المشتكي من أن المميز ضده وضع السكين على رقبة المشتكي قاصداً ذبحه وإنما كان ممسكاً سكين فواكه ليأمن عدم إقدام والده على ضربه كما اعتاد عندما يعلم بان ولده متناول للمشروبات الروحية مما يجعل من النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في قرارها الطعين نتيجة سائغة ومقبولة على مقتضى المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية من حيث أن البيئة في الجنايات والجرح والمخالفات تقام بجميع طرق الإثبات ويحكم القاضي حسب قناعته الشخصية مما يدعونا لرد هذا السببين لعدم نيلهما من القرار الطعين.

وعن السبب الثالث :

من حيث القول بان القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال. فهو قولٌ مجافٍ للحقيقة ومخالفٌ للواقع ذلك أن المحكمة في قرارها الطعين استعرضت وقائع الدعوى وناقشت الأدلة المقدمة وخلصت بنتيجة مؤداها عدم قناعتها بصحة أقوال المشتكي مقارنة مع باقي الأدلة ثم قضت بالتبرئة لانتفاء الأدلة ، أو عدم

كفايتها وبعدم المسؤولية للأفعال التي لا تؤلف جرماً ولا تستوجب عقاباً بما يتفق والنص
الوارد في المادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية ، وبذلك فإن هذا السبب مردود.

وحيث توصلنا إلى رفض جميع أسباب التمييز لعدم نيلها من القرار الطعين .

فإننا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق .

قراراً صدر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠/٢/٢٠٥٥ م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق / ر ش

